المحاضرة الثالثة: ظروف نشأة المؤسسة العمومية في الجزائر

يجب التطرق بصورة مختصرة لمجمل الظروف التي ساعدت على ظهور القطاع العام وبروز المؤسسة العمومية في الجزائر، وتنحصر أساسا من الناحية الاجتماعية والسياسية في فشل محاولة الطبقة البرجوازية توسيع قاعدتها الاقتصادية لتراكم رأس المال من جهة، و من جهة أخرى ضعف البرجوازية الوطنية، شكل شرطا أساسيا لظهور وتطور القطاع العام في الجزائر بما في ذلك المؤسسات العمومية.

أما فيما يخص الظروف الاقتصادية والمالية فتتمثل على الخصوص في بروز حدة الأزمة والركود، مما اقتضى ضرورة إنشاء قطاع بمختلف مؤسساته ليطرح كوسيلة فعالة لحل المسائل الناجمة عن هذا الركود، كما أن تعديل بعض المشاريع التنموية يتطلب إمكانيات مالية هامة لا يمكن إيجادها إلا **بتدخل الدولة** قصد تحقيق الحجم الضروري من الاستثمارات. علاوة على مؤسسات القطاع العام التي كانت موجودة قبل الاستقلال.

- المؤسسة العمومية الموروثة من العهد الاستعماري:

كانت الجزائر تمتلك قبل الاستقلال ما يقارب 20 مؤسسة عمومية تم تكوينها قبل **1945**. ولا تمس إلا القطاعات والميادين المرتبطة بالفلاحة.

أما فيما يتعلق بعملية التأميم التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في فرنسا فلم تمس المؤسسات الجزائرية إلا في مرحلة معينة حيث ساهمت هذه العملية، إما في تكوين المؤسسات الجزائرية مثل (EGA*)، أو إنشاء فروع وقطاعات لمؤسسات فرنسية مثل التأمينات والبنوك المتخصصة في الودائع. و بعدها ومن خلال مخطط قسنطينة** 1958 تم السماح بإنشاء عدة مؤسسات مكلفة بإنجاز الاستثمارات والأشغال الكبرى مثل SNCF، والتي عوضت بإدارة السكة الحديدية 19.

أما بعد الاستقلال فإن الدولة استمرت في هذه المؤسسات بنفس الكيفية مما ساعد على استرجاع سلطتها و هيبتها، و في إطار مسعى حلّ المشاكل التي كان يتخبط فيها الاقتصاد الوطني عشية استرجاع السيادة للدولة، ونظرا لكثرة المشاكل و تعقدها، و المتمثلة أساسا في الارتفاع المتزايد للبطالة من جهة، والعجز الفادح لليد العاملة الماهرة، بالإضافة إلى بعض القيود المالية المرتبطة بحجم الاستثمار، وتضاعف الإجراءات الإدارية التي تساهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى مشاكل التبعية التكنولوجية و مشكل التوازن الجهوي وآثاره على الاقتصاد الوطني، كل هذه العوامل عجلت بضرورة نقل مهمة تسيير النشاط الاقتصادي إلى بعض المؤسسات العمومية الاقتصادية، باعتبارها الوسيلة المفضلة لإنتاج الثروة، و تظهر أهمية هذه المؤسسات من خلال العدد المتواضع من المرافق العامة الصناعية، و التجارية، و الدواوين التي كان عددها يقارب 108 مؤسسة

أما فيما يتعلق بمختلف الوظائف التي ينبغي على المؤسسة العمومية القيام بها، فقد تكرست في مختلف المواثيق، و يمكن حصرها في النشاطات الأساسية المتمثلة في إنتاج المواد الاستهلاكية، والخدمات لتلبية الحاجات الاجتماعية، و مراقبة التجارة الداخلية و الخارجية، مع تحديد الأوليات في مجال استيراد الموارد قصد حماية الإنتاج الوطني. بالإضافة

---

* ENTREPRISE D'ELECTRICITE ET GAZ ALGERIENNE. (Création: 5 juin 1947)

** مخطط قسنطينة وضع من طرف الاستعمار سنة 1956 و الهدف منه هو إرساء أسس السيطرة الكولونية على الجزائر و إبعاد الجزائريين على الثورة التحريرية القائمة فقد كان له غرض سياسي أكثر ما هو اقتصادي.

إلى ذلك تساهم المؤسسة العمومية في تكوين عمال و ترقيتهم مهنيا لكي يستطيعوا التكيف مع التقنيات الحديثة، و على صعيد أخر يمكن لها المشاركة في الادخار العمومي لتمويل التنمية الوطنية.

إن كل المواثيق قد أجمعت و حددت **مستقبل** الإستراتيجية الاقتصادية التي سوف تنتهجها الجزائر بعد حصولها على الاستقلال ابتداء من بيان أول نوفمبر 1954، الذي يدعو إلى عدم الاستغلال الفردي و يدعوا إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وهذا ما أكده مؤتمر الصومام 1956. و اعتمادا على ميثاق طرابلس 1962، الذي صدر عن مؤتمر القيادة الجزائرية للثورة الذي انعقد بطرابلس، و أهم محاوره من الناحية الاقتصادية:

- اختيار الاشتراكية منهجا وأسلوبا.
- التنمية الحقيقية للبلاد على المدى البعيد تتوقف على إقامة الصناعات الأساسية الثقيلة اللازمة لسد حاجيات الفلاحة و الصناعة و تنمية الاقتصاد الوطني، و تغيير العلاقات الاقتصادية القديمة على أساس التغيير الشامل في النظم الاستعمارية الموروثة.
- بناء اقتصاد وطني.
- تطوير المنشآت القائمة(دعم الاقتصاد).
- خلق شركات تابعة للدولة (مؤسسات عمومية).
- تأميم الثروات المعدنية.
- تشجيع سياسة التصنيع، بدءا من الصناعات القاعدية وصولا إلى الصناعات الثقيلة.

أما ميثاق الجزائر 1964 الذي يبين طريقة تنظيم الاقتصاد الوطني بنفس مبادئ ميثاق طرابلس:

- ملكية و سائل الإنتاج للدولة.
- تحسين المستوى المادي و الاجتماعي للمواطنين.
- وضع قاعدة للتنمية الوطنية تعتمد على الصناعات الثقيلة من أجل:
- تلبية حاجيات الاستهلاك الوطني .
- إيجاد سوق واسعة لتصريف منتجات تلك الصناعات.
- إيجاد أقصى ما يمكن من الوظائف.

وعموما، تنص المواثيق المذكورة على أن المؤسسة العمومية يمكن أن تعتبر **وسيلة** لتنفيذ سياسة الاستثمار العام، قصد محاربة البطالة و تحقيق التوازن الجهوي، و بعث عجلة التنمية.

خلاصة: مما سبق يتضح أن الجزائر عند الاستقلال(1962)، وجدت نفسها تواجه أزمة اقتصادية واجتماعية حادة و كان الشغل الشاغل للسلطة، اعادة النظر في هيكلة اقتصاد الدولة، ووضع استراتيجية اقتصادية جديدة ركيزتها المؤسسات العمومية الاقتصادية.